



دولة فلسطين

مكتب رئيس الوزراء

أبرز أنشطة الإصلاح الرئيسية التي قامت بها الحكومة الفلسطينية التاسعة عشرة

نيسان 2024 - آذار 2025

أبرز أنشطة الإصلاح الرئيسية التي قامت بها الحكومة الفلسطينية التاسعة عشرة (نيسان 2024 - آذار 2025) يمكن الحصول على نسخة من هذه الوثيقة من المكتب التنفيذي للتطوير والإصلاح المؤسسي. جميع الحقوق محفوظة لمجلس الوزراء-فلسطين-رام الله-المصيون.

3.....	تمهيد
5.....	الركيزة الأولى - السياسة المالية العامة
5.....	ترشيد النفقات العامة
5.....	حماية المال العام
6.....	ضبط استخدام المركبات الحكومية
6.....	ترشيد الإنفاق في المباني الحكومية
6.....	تنظيم التوظيف والتعاقد في القطاع العام
7.....	تحسين إدارة أملاك الدولة
7.....	إدارة سياسة الإنفاق
8.....	البدء بحل مشكلة صافي الإقراض
9.....	الركيزة الثانية - الحوكمة وسيادة القانون
9.....	حوكمة المؤسسات
10.....	المنافسة العادلة على المناصب العليا الحكومية
10.....	حماية الحريات وحقوق الإنسان
11.....	تحسين الخدمات القضائية
13.....	الركيزة الثالثة - الاستثمار ومناخ الأعمال
13.....	تهيئة بيئة قانونية لمناخ الأعمال
14.....	تشجيع الاستثمار
16.....	الركيزة الرابعة - تقديم الخدمات الأساسية
16.....	تحسين خدمات القطاع الصحي
17.....	تحسين جودة الخدمات الأساسية الأخرى
18.....	تطوير نظام الحماية الاجتماعية

تمهيد

بدأت الحكومة الفلسطينية التاسعة عشرة برئاسة الدكتور محمد مصطفى مباشرةً بعد استلام مهامها في تكثيف وتوظيف جهودها نحو تحقيق التطوير والإصلاح في القطاعات التي حددت في كتاب التكليف من سيادة الرئيس محمود عباس. انطلاقاً من حقيقة أن الإصلاح ميزة الحكومات والشعوب التي تطمح لرسم معالم مستقبل أفضل، يضمن لها الاستمرارية والنهوض بمؤسساتها والقدرة على الاستجابة للتحديات بأشكالها، ويمكن القول أن الإصلاح يظهر على شكل عمليات ديناميكية حيوية ومستمرة، تستهدف المدى القصير والبعيد.

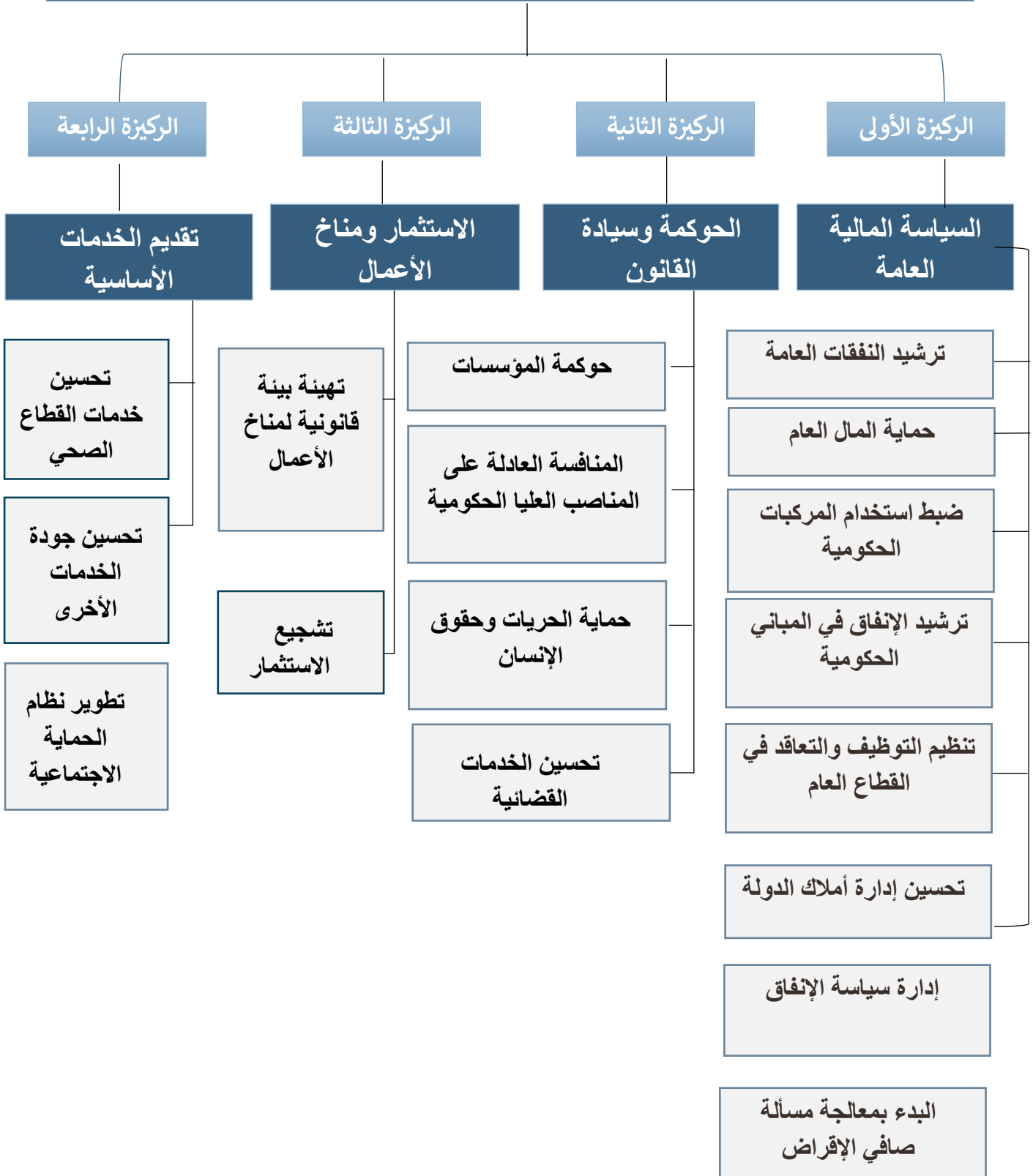
وفي إطار الجهود الحثيثة الرامية إلى إرساء الركائز الأساسية لتحديد وتنفيذ التدابير التطويرية والإصلاحية الفعالة التي تعكس آثاراً ملموسة على أرض الواقع، اعتمدت الحكومة أربعة ركائز أساسية ضمن قطاعات متعددة، وهي: السياسة المالية العامة، والحوكمة وسيادة القانون، والاستثمار ومناخ الأعمال، وتوفير الخدمات الأساسية.

تأتي هذه الركائز بناءً على النهج الإصلاحي الذي اتبعته الحكومة في تحديد أولوياتها الإصلاحية المُستوحاة من الجهات الحكومية وغير الحكومية والمجتمع المدني، حيث حددت أولوياتها بناءً على سنوات من العمل تراكمت فيه مجموعة من المعوقات والتحديات التي تحتاج لإصلاحات فورية للتقدم في مسيرة الإصلاح الشاملة، تظهر نتائجها في هذه الوثيقة.

ولتوحيد الجهود وتسريع عملية الإصلاح، أنشأت الحكومة المكتب التنفيذي للتطوير والإصلاح المؤسسي في مكتب رئيس الوزراء وشكلت اللجنة الوزارية الدائمة للإصلاح، ويعمل المكتب التنفيذي واللجنة جنباً إلى جنب مع الجهات الحكومية في تخطيط وتنفيذ مبادرات وأنشطة التطوير والإصلاح؛ كما أنشأت الوزارات ذات العلاقة وحدات خاصة لمتابعة وإدارة تنفيذ الإجراءات الإصلاحية والتطويرية بما يؤدي إلى تحقيق الأهداف المرجوة.

ويتناول هذا التقرير أبرز أنشطة وتدابير التطوير والإصلاح التي اتخذتها الحكومة التاسعة عشرة خلال الفترة من نيسان 2024 إلى آذار 2025.

أبرز أنشطة الإصلاح الرئيسية التي قامت بها الحكومة الفلسطينية التاسعة عشرة



الركيزة الأولى - السياسة المالية العامة

ألقت الظروف السياسية الصعبة في فلسطين بظلالها على الموارد المالية وأثرت عليها بشكل خطير، ولا سيما من خلال حجب عائدات المقاصة الفلسطينية بشكل غير قانوني. وقد أدى هذا إلى تراكم مستمر للدين العام والمتأخرات المحلية، بما في ذلك متأخرات لموظفي القطاع العام وموردي القطاع الخاص، لتصل إلى مستويات تقويض الاستدامة المالية العامة. وفي ضوء هذا الواقع، اعتمدت الحكومة تدابير إصلاح مالية وتقشفية مهمة في مجالات متعددة لتجنب مخاطر الانهيار المالي الشامل.

الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الحكومة

ترشيد النفقات العامة

- التوقف عن صرف أي امتيازات أو مخصصات مالية غير منصوص عليها في القوانين والأنظمة، والعمل على ترشيد وضبط الإنفاق بما يخدم المصلحة العامة ويعزز التنمية ويحافظ على جودة الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين.
- تخفيض الموازنة العامة للحكومة للعام 2024 بنسبة 5% عن عام 2023.
- إيقاف شراء الأثاث في المؤسسات الحكومية.
- ضبط الإنفاق في استخدام الهواتف المحمولة من قبل الموظفين العموميين.
- ترشيد الإنفاق على المطبوعات والإعلانات والمستلزمات المكتبية داخل المؤسسات الحكومية.
- ضبط مهمات السفر للمؤتمرات والمنتديات الدولية وبعدها أقصى شخصين لكل مهمة.

حماية المال العام

- توجيه كافة الجهات الحكومية إلى استخدام البوابة الإلكترونية الموحدة للشراء العام لضبط ومراقبة عمليات الشراء
- نشر الموازنة العامة على موقع وزارة المالية لضمان إمكانية الاطلاع عليها من المواطنين لتوفير نظام أكثر شفافية يشجع التنمية ويحسن من الإدارة العامة، ويزيد من فعالية الخدمات التي تقدمها الحكومة.
- نشر موازنة المواطن على الصفحة الإلكترونية الخاصة بوزارة المالية، إلى جانب نشر قانون الموازنة العامة السنوي بما يُعزز من الشفافية.
- نشر بلاغ الموازنة الأول والثاني على موقع وزارة المالية الإلكتروني وإرسال نسخة منه إلى مراكز المسؤولية، بالإضافة إلى نشر التقرير الشهري لتنفيذ الموازنة السنوية.
- البدء في إعداد آلية التحول إلى الطوابع الإلكترونية، بهدف حماية المال العام وتقليل الجهد اللازم لنقل وطباعة الطوابع، وتسهيل تقديم الخدمات للمواطنين.

- استكمال سلطة النقد تحديث تقييم المخاطر الوطنية للنظام المالي الفلسطيني وفقاً لتوجيهات فريق العمل المالي ونشر ملخص شامل حول النتائج الرئيسية لتقييم المخاطر الوطنية (NRA) على الموقع الإلكتروني لوحدة المتابعة المالية في سلطة النقد الفلسطينية.

ضبط استخدام المركبات الحكومية

- اقتصار استخدام المركبات الحكومية على الوزراء ورؤساء الدوائر والمحافظين والوكلاء أو من يساويهم في المرتبة الوظيفية لضمان الاستخدام الأمثل للموارد العامة. ومنع استخدام المركبات بعد انتهاء دوام العمل الرسمي إلا لغايات المهام الرسمية المحددة وفق القانون.
- تركيب نظام تتبع إلكتروني لكل مركبة حكومية (حلقة الوقود)، ويتم الآن رصد كميات الوقود ومسافات السير للمركبات الحكومية من خلال سجل إلكتروني رسمي لكل مركبة.
- تحديد مخصصات الوقود بناءً على قرار من رئيس الدائرة الحكومية بما لا يتجاوز 250 لتراً، مع التأكد من ركن المركبات في الأماكن المخصصة لها داخل الدوائر الحكومية.
- وقف شراء المركبات الجديدة، مع التركيز على تحسين استخدام المركبات الحكومية الحالية من خلال إعادة تخصيص وبيع المركبات غير المستخدمة أو القديمة التي لم تعد هناك حاجة إليها، أو تكلفة صيانتها مرتفعة.
- المبادرة بإنشاء ورش صيانة للمركبات الحكومية بهدف ترشيد الإنفاق في تكاليف الصيانة.

ترشيد الإنفاق في المباني الحكومية

- التوقف نهائياً عن شراء المباني للاستخدام الحكومي للعامين 2024-2025.
- وقف استئجار أي مباني حكومية جديدة، وتم إعداد دراسة الأطر المرجعية لتصنيف جميع المباني المستأجرة والمملوكة للدولة، بما يشكل قاعدة بيانات شاملة لتفاصيلها.
- إنشاء البوابة الإلكترونية الخاصة بإدارة المباني الحكومية المملوكة والمستأجرة، وإقرار الأطر المرجعية لتصميم المباني العامة.

تنظيم التوظيف والتعاقد في القطاع العام

- إيقاف التعيينات الجديدة حتى نهاية عام 2024، والتفكير في التدوير الوظيفي بناءً على خطة التوظيف (جداول تشكيلات الوظائف) ومتطلبات الوظيفة (باستثناء وزارة التربية والتعليم العالي ووزارة الصحة، والوزارات المنشأة حديثاً).
- البدء بمراجعة وتقييم الحاجة إلى عقود التوظيف في كل مؤسسة حكومية.

- وقف التعاقد مع موظفي الحكومة المتقاعدين ما لم يكن ذلك ضروريًا وبعد أن يستوفي معايير محددة. وإذا كان إعادة التعاقد ضروري فيكون بعد عامين قبل النظر في إعادة توظيفهم.
- مراجعة وتقييم عقود خدمات النظافة في الدوائر الحكومية من حيث التكلفة، وجودة الخدمات المقدمة، والالتزام.
- اعتماد وزارة المالية خطة عمل لإصلاح نظام التقاعد، بما يؤدي إلى توحيد القوانين والأنظمة وينعكس إيجاباً على استدامة نظام التقاعد ويحفظ حقوق الموظفين.

تحسين إدارة أملاك الدولة

- إحالة مشروع القرار بقانون المعدل للقرار بقانون رقم (43) لسنة 2021 بشأن إدارة أملاك الدولة إلى فخامة الرئيس لإصداره، وتطوير معايير تخصيص الأراضي المملوكة للدولة وإجراءات تأجير الأراضي الوقفية بهدف الاستغلال الأمثل لموارد الدولة.
- مراجعة وتنظيم الإجراءات المالية والإدارية في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية لتعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة في أعمالها، وتحقيق التوفير في التكاليف.
- مراجعة وتصويب وتحديث التشريعات والتعليمات الخاصة بأراضي الحراج، من أجل ضبط عملية استخدام أراضي الحراج الحكومي ووقف التعديلات عليها.
- تشكيل لجنة لدراسة التقارير الخاصة بالتعديلات والاعتداءات على أراضي الدولة.

إدارة سياسة الإنفاق

- تطوير وزارة المالية لنظام بيسان الإلكتروني المتخصص في الإدارة المالية العامة للقطاع الحكومي لبرامج المحاسبة والرقابة، وذلك بإضافة خاصية على النظام تتيح إدارة السجلات التي تم منحها موافقة على الشراء في الميزانية، ويهدف هذا الإجراء إلى تعزيز النظام المحاسبي المتعامل به لضمان إدارة أفضل للتدفقات النقدية ومراقبة النفقات الحكومية.
- إصدار وزارة المالية للنسخة النهائية من دليل إعداد القوائم المالية (الحساب الختامي) على مستوى الوزارات والدوائر والهيئات، بما يشمل تطبيق منهجية إحصاءات المالية الحكومية والتصنيف الوظيفي، وذلك في إطار السعي إلى حوكمة المالية العامة ودعم اللامركزية في إعداد موازنات المؤسسات الحكومية.
- قيام وزارة المالية بتصميم وتفعيل خاصية توثيق ومتابعة وجدولة الالتزامات المالية المعتمدة في نظام بيسان المحوسب بهدف تطوير جودة التقارير الصادرة عن المتأخرات. بالإضافة إلى تحقيق الربط بين نظام بيسان ونظام إدارة الدين والتحليل المالي (DMFAS).

البدء بمعالجة مسألة صافي الإقراض

- تأسيس "وحدة صافي الإقراض" في وزارة المالية، والتي تمكنت خلال العام 2024 من تزويد (99) هيئة محلية بنظام البوابة الإلكترونية الذي يُمكن الهيئات المحلية من متابعة مديونياتها. بالإضافة إلى مراجعة مديونيات بنسبة (83%) من إجمالي مديونيات الكهرباء، بما يشمل تثبيت الأرصدة الافتتاحية لتلك الهيئات والشركات.
- تحسين الملاءمة المالية للبلديات من خلال إدارة مواردها المالية بكفاءة أكبر وتحقيق الاستقلال المالي، من خلال التحصيل الذاتي لضريبة الأملاك، وحتى نهاية شهر (10) من العام 2024 تم تدقيق حسابات (39) بلدية من أصل (88) بلدية، وبناءً على هذا التدقيق تم تفويض (35) بلدية وهيئة محلية بإجراء التحصيل الذاتي لضريبة الأملاك، ويجري العمل على استكمال تدقيق البلديات المتبقية خلال العام 2025.
- تسوية مديونية الكهرباء في (7) هيئات محلية من أصل 143 هيئة بإجمالي مديونية بلغ حوالي 553 مليون دولار أمريكي، حيث بلغت نسبة التسويات المنجزة من هذه المديونية نحو 2%.
- إطلاق وزارة المالية لبوابة صافي الإقراض واعتماد خطة لتسوية صافي الإقراض بين أصحاب المصلحة.

الركيزة الثانية - الحوكمة وسيادة القانون

إن الحوكمة الفعّالة وتطوير قطاع العدالة بكافة مكوناته ودعم استقلال القضاء، تُشكل أهم عناصر بناء الدولة، وبالتالي تلتزم الحكومة بتعزيز الحكم والاستقلال القضائي في فلسطين من خلال تدعيم أسس التعاون بين السلطتين التنفيذية والقضائية. بما يضمن العدالة وحماية حقوق وكرامة المواطن الفلسطيني. فالحكومة ثابتة في التزامها بحماية حقوق وحرّيات الإنسان، مدفوعةً بإيمانها بأن الديمقراطية تعزز ثقة المواطنين في حكومتهم، وتعتبر شرطاً أساسياً لنجاحها السياسي. علماً بأن الحكومة صادقت على الخطة الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد للأعوام (2025-2030).

الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الحكومة

حوكمة المؤسسات

- المصادقة على الإطار العام لخطة حوكمة المؤسسات الحكومية غير الوزارية للعامين (2025-2026).
- عملت الحكومة على تعزيز الحوكمة في بعض المؤسسات الحكومية غير الوزارية، إما بإلغاء شخصيتها القانونية واستقلالها المالي أو دمجها في مؤسسات وزارية تتناسب مع أدوارها واختصاصاتها، وهذه المؤسسات هي:

1. صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية.

2. بنك الاستقلال للاستثمار والتنمية.

3. المركز الوطني لإدارة مخاطر الكوارث (PALDRM).

4. هيئة العمل التعاوني.

- أصدر مجلس الوزراء قرارات بحوكمة مؤسسات حكومية غير وزارية أخرى بهدف تصويب أوضاعها القانونية وتشكيل مجالس إدارة جديدة لها، وهذه المؤسسات هي:

1. الوكالة الفلسطينية للتعاون الدولي (بيكا).

2. مجلس حماية المستهلك الفلسطيني.

3. هيئة تسوية الأراضي والمياه الفلسطينية.

4. سلطة الأراضي الفلسطينية.

5. صندوق التشغيل الفلسطيني.

6. الهيئة الوطنية للتعليم والتدريب المهني والتقني.

7. الهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة.

8. مؤسسة المواصفات والمقاييس.

- عملت الحكومة على تصويب أوضاع المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي من خلال خفض أعداد الموظفين فيها إلى النصف وتغيير مجلس إدارة الصندوق، ودراسة آلية تسليم المقر المستأجر واستيعاب المؤسسة في إحدى مباني وزارة الزراعة.
- صدور قرار من مجلس الوزراء بحوكمة الشركة الأردنية الفلسطينية لتسويق المنتجات الزراعية، وهي شركة أردنية فلسطينية مشتركة لتصدير المنتجات الزراعية برأس مال 18 مليون دولار مناصفةً بين الحكومتين.
- إقرار مجلس الوزراء لخطة حوكمة موسم الحج، والتي تشمل ضبط ومراجعة عملية القرعة وحوكمتها، وكذلك حوكمة وتحفيز الرسوم المدفوعة وتحسين جودة خدمات الإقامة والنقل للحجيج، علماً بأن عملية المراجعة ستستمر على مدار عام كامل لضمان مأسسة وحوكمة الإجراءات المعمول بها في موسم الحج.

المنافسة العادلة على المناصب العليا الحكومية

- الالتزام بإجراءات التعيينات القائمة على الجدارة من خلال عمليات تنافسية وتكافؤ الفرص، بما في ذلك المناصب العليا، لمكافحة الفساد وضمان الشفافية في التوظيف. على سبيل المثال، ولأول مرة في الحكومات الفلسطينية تم إجراء عملية تنافسية حديثة لشغل 12 منصب شاغر لوكيل وزارة، تقدم لها 132 موظفاً من داخل الحكومة. وتم اختيار أفضل المرشحين من قبل لجنة وزارية بمشاركة خبراء خارجيين/محليين.
- اعتمد مجلس الوزراء "البرنامج الحكومي لإعداد وتأهيل القيادات الشابة" الذي يهدف إلى تحديد وتدريب الشباب ذوي الإمكانيات العالية لتولي أدوار قيادية مستقبلية في الحكومة الفلسطينية.

حماية الحريات وحقوق الإنسان

- تعزيز مشاركة المجتمع المدني من خلال اطلاع مؤسساته على كافة التدابير الإصلاحية، وإشراكهم في صنع القرار، وتعزيز الحوار معهم. وتهدف هذه الشراكة إلى تعزيز الحوكمة وسيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان، وتطوير خدمات العدالة وتحديد الأولويات الإصلاحية. حيث تم عقد العديد من اللقاءات والورشات مع مؤسسات مختلفة من المجتمع المدني.
- بدء العمل على مراجعة المرسوم بقانون رقم (10) لسنة 2018 بشأن الجرائم الإلكترونية لمواءمته مع الحقوق والحريات الدستورية المنصوص عليها في النظام الأساسي والتشريعات ذات الصلة والاتفاقيات الدولية.
- بدء العمل على تحضير قانون خاص بالمساعدة القانونية بالتعاون مع الجهات ذات الصلة يهدف إلى تقديم المساعدة القضائية للمحتاجين وخاصة النساء والأطفال والفئات المستضعفة.
- إطلاق وزارة العدل لمنصة التشريع الإلكترونية والتي تتيح للمواطنين إبداء رأيهم وملاحظاتهم على مسودة التشريعات المنشورة على المنصة، وتعميم هذه المنصة على كافة المؤسسات الحكومية لتكون عملية إجراء المشاورات العامة بشكل منهجي يدعم الاستقرار التشريعي في البيئة الفلسطينية.

- إطلاق وزارة العدل لمشروع العيادة القانونية، وإعداد مسودة مشروع عدة قوانين وهي مشروع قرار بقانون بشأن تنظيم مهنة الطب الشرعي، ومشروع قرار بقانون مُعدل لقانون العقوبات بما يتواءم مع الالتزامات الدولية، ومشروع قرار بقانون التحكيم وعقد المشاورات، ومشروع نظام سجل الأموال والأشخاص الممنوعة من التصرف.
- مراجعة قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية، بحيث يتم حل الإشكاليات التي تحيط بالقانون الحالي المتمثلة بقواعد الترشح ونسبة التمثيل ومراعاة أعداد السكان وغيرها.
- إنصاف المرأة العاملة في قطاع الأمن فيما يتعلق بحصولها على خدمات التأمين الصحي من خلال مساواتها بزملائها العاملين في هذا القطاع أسوة بما هو مطبق في القطاع المدني.
- إتمام وزارة الخارجية والمغتربين للخطة الوطنية لتنفيذ التوصيات الختامية الصادرة عن لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل، حيث تحدد الخطة التزامات دولة فلسطين الناشئة عن الاتفاقيات ذات العلاقة بعد المصادقة عليها وآلية تنفيذها والجهات المختصة، بالإضافة إلى تحديد سُبل تفعيل وتجسيد هذه الحقوق في التشريعات الفلسطينية.
- متابعة وزارة الخارجية والمغتربين عملية جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالتقارير الأولية الخاصة بالبروتوكول الاختياري الأول لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة والبروتوكول الاختياري الثاني بشأن بيع الأطفال في البغاء والمواد الإباحية. إلى جانب استكمال الوزارة العمل على تحديث البيانات والمعلومات المتعلقة باتفاقية الأمم المتحدة للأشخاص ذوي الإعاقة بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية والفريق الحكومي الخاص بالاتفاقية.

تحسين الخدمات القضائية

- إنجاز تعديل قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية وتعديل قانون التنفيذ وإصدارهما وفق الأصول بما سيساعد على التسريع من إجراءات التقاضي تقديم مقترحات تعديل قوانين تتعلق بإجراءات التقاضي وتخفيف الأعباء عن القضاء، ويتم حالياً التعديل على قانون الإجراءات الجزائية لتحقيق ذات الغاية في الدعاوى الجزائية.
- تعيين 21 قاضياً من المعهد القضائي الفلسطيني، ويتم النظر بتطبيق نظام مناوبات القضاة لتحقيق أقصى قدر من الكفاءة في حل القضايا وضمان العدالة في الوقت المناسب وكاملة.
- مصادقة مجلس الوزراء على تعيين 15 موظفاً ما بين كاتب قضائي وكاتب تبليغات لتعزيز عمل محاكم التسوية.
- تقوية أداء المعهد القضائي الفلسطيني من خلال تعزيز مهارات إدارة المحاكم وتصميم برامج تدريبية جديدة وإعداد دورات التعلم الإلكتروني.

- قيام وزارة العدل والأمانة العامة لمجلس الوزراء بإجراء مراجعة شاملة للتشريعات غير المكتملة من ناحية السير في الإجراءات القانونية (الاعتماد، الإصدار)، والبدء بما هو ضروري ومتماشي مع برنامج الإصلاح الحكومي مثل: مشروع قرار بقانون الصحة العامة، مشروع قرار بقانون بشأن حق الحصول على المعلومات، مشروع قرار بقانون بشأن التنمية الاجتماعية.

الركيزة الثالثة - الاستثمار ومناخ الأعمال

إن خلق البيئة الاستثمارية المناسبة، يُعد غاية تسعى إليها الدول، حيث يتطلب منها إجراء الكثير من الإصلاحات وتقديم الحوافز والضمانات للمستثمرين وتطوير البنية التحتية وتحسين مناخ وبيئة الأعمال، وإجراء الإصلاحات الاقتصادية المناسبة، واتخاذ كل التدابير التي تعمل على تحفيز الاستثمار في البنية الأساسية لدعم النمو الاقتصادي المستدام من خلال تعزيز قطاعات النقل والطرق والطاقة والمياه، وتحسين بيئة الأعمال لجذب المزيد من الاستثمارات.

الاجراءات والتدابير التي اتخذتها الحكومة

تهيئة بيئة قانونية لمناخ الأعمال

- إجراء مراجعة شاملة للأنظمة التي تحكم قطاعي الاتصالات والاقتصاد الرقمي بهدف مواكبة التطور التكنولوجي وتهيئة بيئة التقنية لممارسة الأعمال.
- إنجاز مشروع القرار بقانون بشأن المعاملات الإلكترونية وخدمات الثقة، والانتهاه من مشروع القرار بقانون بشأن هيئة الأمن السيبراني، و صياغة قرار بقانون بشأن التجارة الإلكترونية. وهذه التشريعات لها أهمية في موثوقية التعامل الإلكتروني وحماية الحقوق الرقمية.
- تعزيز دور المحاكم المتخصصة في حل النزاعات التجارية في الوقت المناسب.
- إجراء مراجعة شاملة للمنظومة التشريعية والتنظيمية لقطاع الكهرباء من أجل تحسين الأداء وتشجيع الاستثمار في هذا القطاع.
- إنشاء وحدة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وذلك بهدف تعزيز العلاقة بين القطاعين وتشجيع الاستثمار بينهما.
- إنجاز القرار بقانون بشأن ضريبة القيمة المضافة وإصداره وفق الأصول، حيث يُعتبر القرار بقانون بمثابة أول قانون يُنظم ضريبة القيمة المضافة في فلسطين، ويحقق العدالة الضريبية بين جميع المكلفين ويدعم المنشآت الصغيرة ويعزز من رضا المواطنين، بالإضافة إلى أن القرار بقانون سيتعامل مع مختلف النشاطات الاقتصادية بشكل قطاعي، وهو بمثابة تحول اقتصادي شامل.
- اعتماد مجلس الوزراء لمعايير إدارة الأصول الرقمية، وفق التعليمات رقم (2) لسنة 2024 الصادرة عن وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي.

تشجيع الاستثمار

- إعداد وزارة الاقتصاد الوطني لمسودة خطة الإنعاش الاقتصادي لتكون مرجعية أساسية يتم تطويرها ضمن لجنة التنمية الاقتصادية الوزارية الدائمة، وصولاً إلى خطة تنمية شاملة لجميع الشركاء في القطاع الاقتصادي.
- إطلاق نظام التسجيل الإلكتروني الموحد للشركات "بوابة الأعمال" والذي سيلعب دوراً حيوياً في تعزيز مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال ورقمته.
- البدء بالعمل على تنفيذ مشروع إنشاء البنية التحتية الوطنية للمعلومات المكانية من خلال إعادة تشكيل اللجنة الوطنية الخاصة بمتابعة تنفيذ المشروع.
- إطلاق نظام "الكوتا السلعية" من خلال إعادة تشكيل لجنة التراخيص وتطوير منصة إلكترونية جديدة لتلقي الطلبات، وإنشاء آليات جديدة لتمويل مشاريع البنية التحتية والقطاع الخاص في مجال الطاقة والمياه والاتصالات والنقل.
- إطلاق سلطة الطاقة والموارد الطبيعية لأول منصة إلكترونية في فلسطين مدعومة بخرائط تفاعلية لمشاريع أنظمة الطاقة الشمسية، كجزء من مشروع تعزيز بيئة الأعمال التجارية للمنشآت الفلسطينية الصغيرة والمتوسطة، والتي تتيح للمواطنين إمكانية الوصول إلى جميع المواقع والبيانات المتعلقة بمشاريع أنظمة الطاقة الشمسية في مختلف المدن.
- حوكمة وتنظيم قطاع التمور من خلال تشكيل لجنة وطنية عليا مختصة، والاعتماد على منهجية علمية حديثة تعتمد على استبيانات معدة خصيصاً للمزارعين، واتخاذ عدد من التدابير التي تراعي مبادئ الشفافية والنزاهة والحوكمة في هذا القطاع.
- حوكمة وتوحيد مرجعية ملف "الكوتا" في وزارة الزراعة، لتعزيز الشفافية والتنسيق في توزيع الحصص الزراعية، بما يضمن تلبية احتياجات السوق المحلي ويحقق الحماية لمصالح المزارعين في إطار رؤية متكاملة تراعي التوازن الاقتصادي والاجتماعي.
- مراجعة وتصويب وتحديث التشريعات والتعليمات الخاصة بمعايير الزيتون، وتحويلها من منشآت صناعية إلى زراعية وحصولها على الترخيص من وزارة الزراعة لأول مرة؛ بهدف تصويب العمل داخلها، وتحسين جودة الزيت نوعاً وكماً، وتقليل نسبة الفاقد من الزيت.
- إطلاق وزارة الاقتصاد الوطني لمنصة (أي سوق) (E-SOUQ) لدعم تسويق المنتجات الصناعية المنزلية النسوية.

- إطلاق المجلس الأعلى لسياسات الشراء العام لمنصة الشراء الحكومي الإلكتروني (e-GP)، والتي تشمل تسجيل المناقصين والموردين، وإدارة تحديد الاحتياجات وإعداد خطط الشراء وربطها بالموازنة العامة وإدارة الكتالوج الإلكتروني، لتكون المنصة بديلاً عن الإجراءات والمعاملات الورقية المتبعة بشكلها الحالي.
- إطلاق وزارة الخارجية والمغتربين عبر الوكالة الفلسطينية للتعاون الدولي (بيكا) مشروع "مبادرات" للنمو المستدام بالتعاون مع وزارة الزراعة، والذي يهدف إلى تمكين المجتمعات المحلية من خلال دعم المبادرات الصغيرة والمتوسطة في مجال الزراعة بما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

الركيزة الرابعة - تقديم الخدمات الأساسية

إن الدور الأساسي للحكومة، كما يتوقع المواطنون، هو تحسين جودة الخدمات العامة في كافة القطاعات، ويعتبر القطاع الصحي من أكثر هذه الخدمات أهمية لعلاقته بصحة السكان وحياتهم من الأمراض المعدية والمزمنة وتوفير الرعاية الصحية لهم بمستوياتها المختلفة بطريقة فعّالة وآمنة وعادلة وبجودة عالية وبأقل تكلفة ممكنة. وأيضاً نظراً للتكاليف الكبيرة التي يفرضها رعاية هذا القطاع على ميزانية الحكومة.

الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الحكومة

تحسين خدمات القطاع الصحي

- بدء العمل على تطوير نظام تحويلات طبية جديد لتوطين الخدمات الصحية في فلسطين، بما في ذلك خطة لتحسين البنية التحتية للرعاية الصحية.
- عقد اتفاقيات منظمة لشراء الخدمات الصحية لضمان تقديم خدمات طبية عالية الجودة للمواطنين.
- مراجعة تكلفة الأدوية التي يوفرها القطاع الخاص، وإعادة التفاوض على عروض وفقاً لمعايير الحوكمة والشفافية.
- تم سداد حوالي 330 مليون شيكل من الديون السابقة على وزارة الصحة، أي بنسبة تصل إلى 12.5%.
- استكمال الربط الإلكتروني بين منظومة التأمين الصحي ووزارة التنمية الاجتماعية، ودمج وحدة شراء الخدمات الحكومية مع المستشفيات الحكومية، وإضافة خدمات التأمين الصحي الجديدة إلى منظومة خدمات الحكومة الإلكترونية.
- مراجعة واعتماد أسعار شراء أكثر من 200 إجراء طبي وفحص مخبري، بما يحقق توفير سنوي قدره 3 مليون شيكل.
- تم إعادة تأهيل صناديق الشكاوى في المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الأولية، وتطوير برنامج أرشفة إلكترونية خاص بوحدة الشكاوى لتوثيق محاضر اللجان والشكاوى.
- مصادقة مجلس الوزراء على وثيقة تحسين كفاءة شراء الأدوية بما يساهم في توفير مخزون أفضل وخلق بيئة تنافسية بين مزودي الأدوية.
- عملت وزارة الخارجية والمغتربين على تأمين مستشفى متنقل مُجهز بأحدث التقنيات الطبية وذلك بدعم من الحكومة الصينية، من أجل تعزيز القدرات الصحية الفلسطينية، حيث يهدف هذا المستشفى إلى تقديم الخدمات الطبية في المناطق النائية والمساهمة في تحسين جودة الرعاية الصحية.
- تطوير وزارة الصحة لأنظمة المستشفيات والمراكز الطبية لتحسين تسجيل المرضى وسرعة تقديم الخدمات، وبالإضافة إلى إطلاق العيادات المتنقلة وبنك دم متنقل لإيصال الخدمات للمناطق المهمشة.

- مصادقة مجلس الوزراء على تعيين (98) موظف للعمل في وزارة الصحة، وذلك في أقسام حضانات الأطفال حديثي الولادة والقسطرة القلبية ووحدة شراء الخدمة؛ بهدف تحسين جودة الخدمات في مرافق وزارة الصحة، ولتوسعة خدمات القسطرة في المستشفيات الحكومية وتوسعة عمل خدمات الحضانات لحديثي الولادة، ورفع كفاءة وفعالية وحدة شراء الخدمة (التحويلات الطبية).

تحسين جودة الخدمات الأساسية الأخرى

- تفعيل استخدام الناقل الوطني للبيانات (UPX) لتسهيل تبادل البيانات والخدمات بين الدوائر الحكومية وتعزيز التواصل الرقمي بين الجهات الحكومية وديوان الموظفين العام بما يساعد في تحسين الإدارة العامة.
- إحراز تقدم في مجال أتمتة الخدمات داخل المؤسسات الحكومية لتفعيل منظومة خدمات الحكومة الإلكترونية وتقديم خدمات رقمية عالية الجودة توفر الوقت والجهد على المواطنين.
- تفعيل وحدات الشكاوى والتظلمات داخل الدوائر الحكومية، مع إنشاء نظام مركزي لإدارة الشكاوى والرد عليها.
- إدارة خدمات قطاع النقل بشكل أكثر فعالية، تم تعديل نظام ملكية تراخيص التشغيل العام، حيث كُلفت لجنة فنية بمنح هذه التراخيص، بما يضمن العدالة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين. وبالتالي، تم إلغاء جميع تراخيص التشغيل العام الصادرة بين 1 يناير ومارس 2024 لتتوافق مع المعايير الجديدة التي وضعتها اللجنة.
- تم توفير خدمات الإنترنت عالية الجودة للمدارس الحكومية لتسهيل عملية تعليم الطلبة ودمج التحول الرقمي في عملية التعلم.
- اعتماد سلطة المياه لخطة الاستجابة لحالات الطوارئ المائية كخطة ذات أولوية وطنية، بما يؤدي إلى وجود خارطة طريق للشركاء في التنمية لدعم قطاع المياه في غزة.
- إطلاق خدمة إلكترونية جديدة تحمل اسم "حصر الأملاك" عبر منصة وتطبيق حكومي بالتعاون مع سلطة الأراضي لتمكين المواطنين من توثيق أملاكهم غير المنقولة استناداً إلى السجلات والصحائف الرسمية لدى سلطة الأراضي.
- إطلاق وزارة العدل لنظام التحكيم ونظام الترجمة الإلكترونية، وتطوير منظومة الدفع الإلكتروني في السجل العدلي.
- عملت الإدارة العامة للتسجيل في سلطة الأراضي وبالتنسيق مع المؤسسات الشريكة ذات العلاقة وفي إطار سعيهم لتسهيل إجراءات حصول المواطنين على معاملاتهم في أمد معقول بتمكين المواطنين من الحصول على براءة الذمة المالية (أ+ب) بشكل مباشر من ضريبة الأملاك بعدما كان يتم الحصول عليها من الإدارة العامة للتسجيل في سلطة الأراضي.
- يجري العمل من قبل الإدارة العامة للتسجيل في سلطة الأراضي على ربط الأنظمة الخاصة بها مع القضاء الشرعي، وذلك بهدف تدقيق حصورات الإرث الصادرة عن القضاء الشرعي ومطابقتها من قبل الإدارة العامة للتسجيل.

- توحيد البنية التحتية الإلكترونية لمُعظم سفارات دولة فلسطين من خلال إنشاء نظام إلكتروني لربط الخدمات الفصلية مع مقر وزارة الخارجية والمغتربين، إلى جانب ربط الإيرادات الفصلية إلكترونية مع الصندوق القومي، حيث تم ربط 75 سفارة مع المقر الرئيسي من أصل 112 سفارة، وجاري العمل على استكمال ربط 37 سفارة، وتوفير الأجهزة اللازمة لتنفيذ ذلك.
- اعتماد وزارة الحكم المحلي بكافة مديرياتها في المحافظات واللجان الإقليمية لـ "الكود الفلسطيني للوقاية والحماية من الحريق"، وذلك في إطار تعزيز الاستثمار الآمن لتحقيق الحماية لأرواح المواطنين والممتلكات وتعزيز منظومة التشريعات المتعلقة بالأبنية والمنشآت.
- إطلاق البوابة الوطنية الموحدة للتعليم والتدريب المهني والتقني بشكل تجريبي لتحسين التواصل وتوفير بيانات دقيقة حول قطاع التعليم المهني والتقني، بالإضافة إلى البدء بتأسيس الصندوق الوطني للتعليم والتدريب المهني والتقني بالشراكة مع المؤسسات الحكومية الوزارية ذات العلاقة لضمان توفير التمويل المستدام لتنفيذ برامج التعليم والتدريب المهني والتقني.

تطوير نظام الحماية الاجتماعية

- اعتماد وزارة التنمية الاجتماعية لمعايير واضحة لنظام الحماية الاجتماعية الموحد لتعزيز شمولية نظام الحماية استناداً إلى احتياجات الأفراد والأسر والفئات الضعيفة.
- تحقق وزارة التنمية الاجتماعية من صحة البيانات الاجتماعية والاقتصادية ضمن السجل الاجتماعي الوطني لبرنامج الحماية الاجتماعية المبني على الاحتياجات الفردية، بما يؤدي إلى إنشاء برنامج واحد للحماية الاجتماعية قائم على الاحتياجات، لتحقيق الشمولية من خلال تنفيذ معايير اختيار واضحة فيما يتعلق بالتخصيصات المالية وبرامج الدعم ذات الصلة.